

للجلسة الثانية على التوالي

ارتفاع السيولة وتأثير الشركات الراكدة يبقيان البورصة .. «مكانك راوح»



البورصة - مكانك راوح

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها في جلستها الثانية على التوالي أمس على ثباتين وسط استمرار تأثير الشركات الراكدة وهيمتها على منوال الأداء العام الأمر الذي انعكس على المؤشرات الرئيسية الثلاثة في ضوء ارتفاع حجم السيولة المتداولة. ورغم تراجع المؤشر السعري فإن موجات الشراء طالت الأسهم الكبيرة في جميع القطاعات لاسيما قطاع الاتصالات وفي مقدمتها سهم شركة «زين» التي تعرضت لاشاعات تسببت في ارتفاع السيولة علاوة على بعض الأسهم التشغيلية ومن ضمنها تلك الأسهم المتضوية تحت مكونات مؤشر «كويت 1».

وبالاطلاع عند متابعة منوال مسار الجلسة أن شركات متوسطة الأسعار كانت في مقدمة اهتمام المتعاملين ومنها الشركات العقارية وأسهم بعض المجموعات الاستثمارية ومجموعتها «الاستثمارات الوطنية» و«الصناعات الوطنية» بقيادة سهم شركة «نور».

وكان لافتاً أيضاً الضغوط البيعية وجني الأرباح على الأسهم التي شهدت ارتفاعات خلال الجلسة السابقة إلى جانب استهداف المتعاملين الأفراد والمحافظ الأسهم غير الكويتية التي كانت على صعود في مقابل عمليات تجميع على بعض الشركات الصغيرة دون أن تشهد قفلاً. ومن المتوقع أن تشهد الجلسة الختامية للأسبوع الحالي مزيداً من الضغوط وجني الأرباح كما هو معتاد للاحتفاظ بالسليولة قبل الدخول في اجازة عيد الأضحى إذ يفضل المتعاملون الدخول باستراتيجية جديدة للاستثمار عن طريق العروض

«المركزي» يبيع سندات بـ 140 مليون دينار



بنك الكويت المركزي

بلغت حصيلة بنك الكويت المركزي من بيع سندات و«تورق» مقابل نحو 140 مليون دينار، لأجل 6 أشهر، يعائد 1.875 في المئة.

وأوضح البنك في بيان أمس، أنه تمت تغطية الإصدار نحو 6.4 مرات بحجم عروض بلغ 898.5 مليون دينار، ويستحق سداد السندات في 27 فبراير 2018.

ويعد طرح اليوم، يرتفع عدد إصدارات البنك المركزي من السندات والتورق المقابل إلى 5.48 مليار دينار خلال 2017، عبر 26 إصداراً منذ يناير الماضي حتى الآن.

وكان أمس الصباح وزير المالية، قد قال إن الكويت تسعى لزيادة حصيلة السندات إلى 20 مليار دينار، بدلاً من 10 مليارات دينار، وزيادة مدتها إلى 30 عاماً، وإصدار صكوك كجزء من أدوات الدين.

وأعلنت المالية في 28 مارس الماضي،

«المركز»: الاقتصاد المعرفي مجال رحب لشراكات كويتية - أمريكية واسعة



شركة المركز المالي

قالت شركة المركز المالي الكويتي أمس إن قطاعات التعليم والصحة والطاقة والاقتصاد المعرفي وبناء القدرات لتعزيز التنافسية تشكل مجالات واسعة لشراكات جديدة بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضحت الشركة في تقرير لها بعنوان (العلاقات بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية... فرص التوسع) أن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجال الأبحاث المشتركة بإمكانها أن تلقي المكافآت في البلدين الساعمة في الاستثمار في البحوث والابتكارات عالية المستوى ما يعزز تطوير التبادل الاقتصادي القائم على المعرفة.

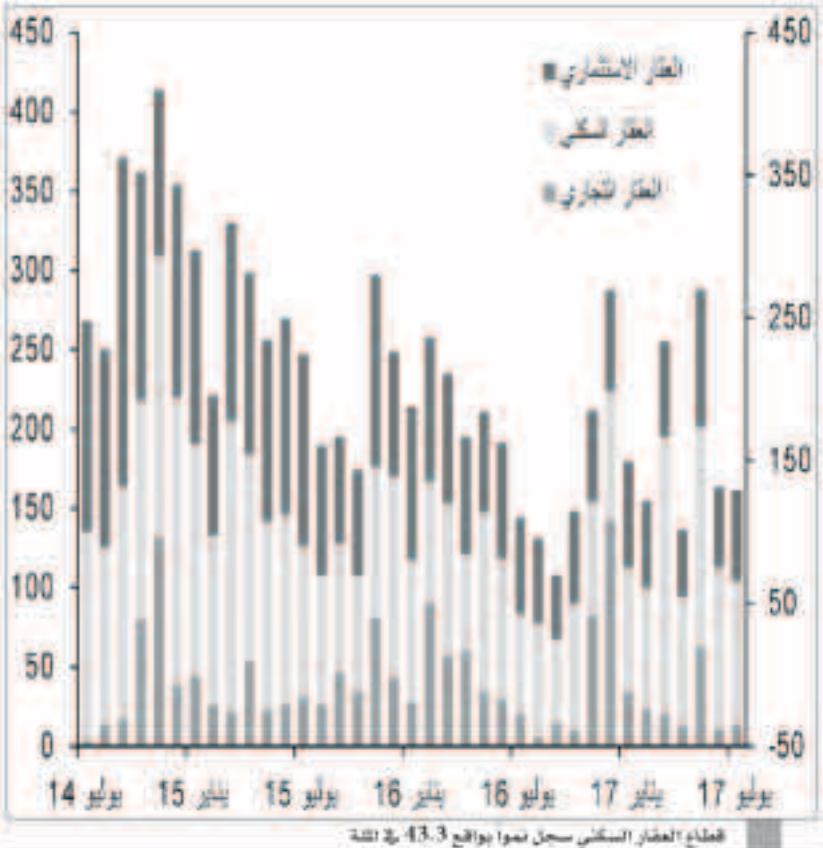
من تطوير الاقتصاد الكويتي. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحقّق للرتبة الثانية من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر الملتحق إلى الكويت حيث استثمرت 41 شركة أمريكية في 45 مشروعاً في الكويت بقيمة استثمارات تبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي تقريباً خلال الفترة من يناير 2003 إلى مايو 2015 ومن جهة أخرى.

وأضافت أنه بالنسبة إلى الكويت فإن الهدف الرئيسي في التحول إلى مركز مالي يدعم الابتكار في منطقة الشرق الأوسط لاسيما أنه يفقدورها أن تجمع بين كونها بيئة جاذبة للشركات المستثمرة متعددة الجنسيات للعبئة بالبحث والتطوير وبين انخفاض رواد الأعمال في العالم مابشكل نقطة محورية في خطة الترويج الاقتصادي في المرحلة المقبلة

«ومزايا» و«زين» و«التجارية» المالية «مدرجة» لحساب وزارة العدل «إدارة التنفيذ» وكذلك بالإيضاح للتعلق بفتح باب الترشيع لعضوية مجلس إدارة شركة «استثمارات» وبيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة اندار للتحويل والاستثمار في العاشر من سبتمبر المقبل. وكانت أسهم «جيد» و«لدن» و«ندمين ع» و«نور» و«كفك» الأكثر ارتفاعاً فيما كانت أسهم «الاستثمار» و«أهلي متحد» المتاجرة بها.

«ومزايا» و«زين» و«التجارية» المالية «مدرجة» لحساب وزارة العدل «إدارة التنفيذ» وكذلك بالإيضاح للتعلق بفتح باب الترشيع لعضوية مجلس إدارة شركة «استثمارات» وبيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة اندار للتحويل والاستثمار في العاشر من سبتمبر المقبل. وكانت أسهم «جيد» و«لدن» و«ندمين ع» و«نور» و«كفك» الأكثر ارتفاعاً فيما كانت أسهم «الاستثمار» و«أهلي متحد» المتاجرة بها.

على الرغم من حلول فصل الصيف نمو مبيعات القطاع السكني يرفع نشاط سوق العقار في يوليو



قطاع العقار السكني سجل نموًا بواقع 43.3% في السنة



نمو مبيعات العقار السكني يدفع سوق العقار

إلا أن العدد لا يزال أقل بكثير من المتوسط الشهري للعام 2016 البالغ 108 صفقة. وقد شكلت الشقق نسبة تجاوزت 70 في المئة من إجمالي الصفقات والتي تركّز معظمها في منطقة بئيد القار ومنطقة صباح السالم ومنطقة المهبولة. وسجل مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المباني الاستثمارية تراجعاً طفيفاً في يوليو نمائشياً مع التباطؤ الذي شهده نشاط القطاع. فقد تراجع المؤشر قليلاً من 188.3 نقطة في يونيو إلى 181.5 نقطة في يوليو، أي بواقع 6.0 في المئة على أساس سنوي، محسناً عن التراجع الكبير الذي سجله في العام الماضي.

وشهد قطاع العقار التجاري تعافياً نسبياً من التراجع الذي سجله في 2017، حيث بلغ إجمالي مبيعاته 13.8 مليون دينار في يوليو. فقد تم تسجيل أربع صفقات خلال الشهر كانت أكبرها مبنى تجاري في منطقة الفروانية بقيمة 6.0 مليون دينار.

صباح الأحمد البحرية. وقد انعكس التحسن في قطاع العقار السكني على أداء مؤشرات بنك الكويت الوطني لأسعار العقار السكني. فقد سجل مؤشر المنازل السكنية ارتفاعاً جيداً لأول مرة بعد استقرار دام ما يقارب العام. واستقر مؤشر أسعار الأراضي السكنية عند 163 نقطة مسجلاً تراجعاً بواقع 11 في المئة على أساس سنوي ليقترب من مستويات النصف الأول من العام 2013. وقد تعزى الضغوط التي تسببت في تراجع أسعار الأراضي إلى زيادة الوحدات السكنية نتيجة قوة وثيرة توزيعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية للوحدات السكنية المدعومة من قبل الحكومة.

واستمر تدني نشاط قطاع العقار الاستثماري. فقد بلغ إجمالي مبيعاته 57.5 مليون دينار مسجلاً تراجعاً بواقع 6.0 في المئة على أساس سنوي. وبالرغم من ارتفاع عدد الصفقات من 74 صفقة في يونيو إلى 100 صفقة في يوليو،

حافظ سوق العقار في الكويت على استقراره مع تحسن نشاطه خلال شهر يوليو وذلك على الرغم من حلول فصل الصيف، حيث سجلت قيمة المبيعات نحواً بواقع 11.8 في المئة على أساس سنوي في يوليو لتصل إلى 161.5 مليون دينار. وشهدت الصفقات العقارية تداولات قوية منذ بداية العام مسجلة زيادة بلغت 30 في المئة على أساس سنوي وذلك بدعم من قطاع العقار السكني. وقد حافظت الأسعار على استقرارها في معظم القطاعات ولكنها لا تزال متدنية بنسبة 5 في المئة إلى 10 في المئة على أساس سنوي.

وسجلت مبيعات قطاع العقار السكني نمواً بواقع 43.4 في المئة على أساس سنوي في يوليو لتصل إلى 90.3 مليون دينار. فقد بلغ عدد الصفقات في القطاع 268 صفقة، تلحقها صفقات تمت على قسائم والبقية معظمها منازل، وعلى الرغم من أن تلك الصفقات قد توزعت في عدد من المناطق إلا أن أكثر من ثلاثين صفقة توزعت بين منطقة أبو ظفيرة ومدينة

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 12 سنتاً ليبلغ 48.68 دولاراً

ارتفعت أسعار البترين إلى أعلى مستوياتها في عامين مع توقف عدة مصافي تكرير وتعطل إنتاج الوقود بفعل العاصفة المدارية. وانخفضت العقود العقود الآجلة لخام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر بنحو 1.30 دولار لتصل إلى مستوى 46.57 دولاراً للبرميل.

أما العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت) تسليم أكتوبر فانخفضت بنحو 52 سنتاً لتصل إلى مستوى 51.89 دولاراً للبرميل.

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 12 سنتاً في تداولات أول أمس الإثنين ليبلغ مستوى 48.68 دولاراً أمريكي مقابل 48.80 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقاً لسعر المعن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط الخام في تعاملات أمس بسبب عاصفة (هارفي) وفار مكتب حماية السلامة البيئية التابع لوزارة الداخلية الأمريكية أن نحو 19 في المئة من إنتاج النفط في خليج المكسيك توقف بسبب العاصفة.

«أولى وقود» تعيد تشغيل محطة «العارضية»



أولى الوقود

سبتمبر عليه زيادة مبيعات الشركة خلال الفترة القادمة. وكانت الشركة أعلنت متصرف بونيو الماضي، عن إغلاق المحطة لإضافة الخدمات المساندة وتطوير البنية لرفع الكفاءة ومستوى السلامة البيئية. وفي منتصف يونيو الماضي أيضاً، أعلنت الشركة أنه تمت ترسية مشروع إعادة تأهيل وتطوير محطة العارضية الصناعية، على شركة فور

أعلنت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود، عن إعادة تشغيل محطة تعبئة الوقود الكائنة في منطقة العارضية رقم 38. وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس، تمت بتاريخ 27 أغسطس الجاري، وذلك بعد إعادة تأهيل المحطة وتطويرها حسب المواصفات الجديدة.

وأوضحت «أولى وقود» في البيان، أن إعادة تشغيل المحطة